الأمم المتحدة S/2024/465

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشـــرفني أن أحيل طيه رســـالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد **يلدز**
الممثل الدائم

190624 180624 24-10644 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تركيا لدى الأمم المتحدة

نظراً لاستمرار ممثلي القبارصة اليونانيين في استغلال غياب الجانب القبرصي التركي عن المحافل الدولية، أجد لزاماً عليّ أن أكتب إليكم رداً على البيان الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت بشأن تقريركم الأخير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والتي شُوّهت فيها مرة أخرى بشكل سافر الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بقبرص.

لقد ذكّرتنا المأساة الإنسانية المستمرة في غزة مرة أخرى بالحقيقة المروعة المتمثلة في أن المدنيين هم من يتحمل وطأة النزاعات المسلحة. ويدرك الشعب القبرصي التركي جيداً عواقب العدوان على السكان المدنيين لأنه تعرض بنفسه لحملة تطهير عرقي (خطة أكريتاس) على أيدي العناصر المسلحة اليونانية/القبرصية اليونانية بين عامي 1963 و 1974، وذلك ابتغاء الوصول إلى هدف نهائي هو ضم الجزيرة إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس"). وفي الواقع، كانت أعمال العنف الواسعة النطاق هذه وما تبعها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان هي ما استوجبت من مجلس الأمن نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي.

وفي ما يخص التعليق الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين بشأن "تشريد" الناس في ما يتعلق بقبرص، فإنه لا يجد غضاضة في تجاهل الحقيقة وهي أن هذه القضية تعود إلى عام 1963، عندما اضطر القبارصة الأتراك في جميع أنحاء الجزيرة إلى الفرار من ديارهم خوفاً على حياتهم من الهجوم القبرصي اليوناني الذي دام 11 سنة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من القبارصة الأتراك ومن القبارصة اليونانيين أيضا شُرِّدوا في عام 1974 نتيجة الانقلاب اليوناني/القبرصي اليوناني وأعقابه، فقد سُوِّيت مسألة المشردين من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات التي عُقدت في فيينا عام 1975. وقد نُفِّذ هذا الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والاتفاق وتنفيذه على السواء مسجَّلان فعلا في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (الوثيقة S/11789 المؤرخة 5 آب/أغسطس 1975 والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 1975). أما في ما يخص ملاحظاته في ما يتعلق بمسألة المفقودين، أود أن أكرر أن هذه مسألة تمس القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء. ونحن، بصفتنا الجانب القبرصي التركي، نبذل قصارى الجهود في هذه المسألة الإنسانية من خلال المشاركة والمساهمة بشكل بناء في عمل اللجنة المعنية بالمفقودين حتى تتمكن هذه اللجنة من تنفيذ ولايتها بنجاح. وعلى الرغم من هذا الموقف الإنساني من الجانب القبرصي التركي، فالهدف الوحيد للجانب القبرصي اليوناني، للأسف، هو تسييس هذه القضية الإنسانية لأغراض الدعاية السياسية في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، عوضاً عن المشاركة بشكل إيجابي في أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين.

إن الممثل القبرصي اليوناني، الذي يحاول تصوير الجانب القبرصي اليوناني على أنه نصير لحقوق الإنسان الفردية والجماعية والحريات الأساسية، لا يجد حرجاً في تجاهل أخطر انتهاك لحقوق الإنسان يُرتكب في الجزيرة، ألا وهو العزلة الجائرة واللاإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي بتحريض من الإدارة القبرصية اليونانية. وتتراوح هذه القيود الشاملة بين حرمان الشعب القبرصي التركي من الحق في التمثيل على الساحة الدولية، بما في ذلك في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية؛ ومنع

وتقييد سفرهم إلى الخارج واتصالهم بالعالم الخارجي؛ وتقليص العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز أن هذه العزلة الجائرة المفروضة على الشعب القبرصي التركي هي أهم عنصر يُسمِّم العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، مما يقوض إمكانيات التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات بشأن الجزيرة.

وأود أيضا أن أشدد مرة أخرى على أنه ما من قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف الوجود التركي المشروع والمبرَّر في الجزيرة، الذي يتماشى مع معاهدات قبرص الدولية لعام 1959، على أنه "احتلال". وكما هو معلوم، كان على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد 11 سنة من معاناة القبارصة الأتراك على أيادي ميليشيات الجانب القبرصي اليوناني، التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا والمتعاونون معه من الجانب القبرصي اليوناني، بهدف تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس" وإبادة الشعب القبرصي التركي بالكامل. وفي ضوء ما تقدم، وكذلك المعاناة الإنسانية الحالية التي تسببها النزاعات التي نشبت في الفترة الأخيرة على الصعيد العالمي، لا شك في أن نظام الضمانات في قبرص أصبح أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى.

وفي ضوء ما تقدّم، من الواضح أن الملاحظات المضلّلة التي أبداها ممثلو القبارصة اليونانيين لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. وعلى نفس المنوال، نهيب بالجانب القبرصي اليوناني إلى وقف هذا الخطاب العقيم واختيار طريق المصالحة والتعايش السلمي مع الشعب القبرصي التركي من خلال استخدام اقتراحنا الهادف إلى إيجاد اتفاق عن طريق التفاوض الحر وبموافقة الطرفين في قبرص على أساس المساواة في السيادة وتساوي الوضع الدولي للدولتين في الجزيرة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص